ضعف التواصل وإشكالية تدني الخطاب السياسي بالمغرب

Poor communication and the problem of low political discourse in Morocco

د. عفيفة بلعيد
باحثة في العلوم السياسية والقانون الدستوري
جامعة القاضي عياض مراكش ـ المغرب
Afifa_belaid@hotmail.fr

https://doi.org/10.5281/zenodo.7792971 CID:047004

الملخص:

شكل ضعف التواصل السياسي أحد المعيقات الأساسية للتنمية السياسية في المغرب، الأمر الذي جسده تدني الخطاب السياسي للفاعلين السياسيين، وإن كانت البنية التواصلية بالمغرب هي انعكاس لطبيعة وبنية النظام السياسي خاصةً وأن التواصل كفعل أداتي يؤدي مجموعة من الأدوار والوظائف داخل الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليحدد التواصل السياسي بذلك نمطاً توصيفياً للفعل السياسي المغربي الذي ينعكس لا محالة على ثقة المواطن في المؤسسات المنتخبة.

الكلمات المفتاحية: التواصل السياسي، الخطاب السياسي، التنمية السياسية، الثقة السياسية، طبيعة النظام السياسي، العزوف السياسي.

Abstract:

The weakness of political communication constituted one of the main obstacles to political development in Morocco, which was embodied in the low political discourse of political actors, although the communication structure in Morocco is a reflection of the nature and structure of the political system, especially since communication as a tool act performs a set of roles and functions within the political, economic, social and cultural systems. Thus, political communication defines a descriptive pattern for Morocco's political action, which inevitably reflects on the citizen's confidence in the elected institutions.

Keywords: Political communication, political discourse, political development, political trust, nature of the political system, political aversion.

المقدمة:

يعتبر الاتصال السياسي حقلاً معرفياً أساسياً ضمن العنوان السياسي وعلم الاجتماع السياسي لما له من أهمية في دراسة التفاعل القائم بين الاتصال والعملية السياسية، وكذا بين الاتصال والنظام السياسي، وكذا تأثير طبيعة هذا النظام وبنياته على النمط التواصلي للمؤسسات السياسية وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحداث نوع من النمطية السياسية التي يجسدها الخطاب السياسي؛ من خلال اللغة المستعملة وكافة محمولاتها الثقافية والسياسية والتاريخية، وهو ما يخلق نوعاً من الثقة السياسية أو فقدانها.

وعند دراستنا للحالة المغربية نجد أن البنية التواصلية على المستوى السياسي تعرف نوعاً من التدني، وهو ما يعكسه الخطاب السياسي للفاعل السياسي، والذي مرده إلى أن مجال السلطة في المغرب كان محل صراع وتنافس منذ الاستقلال، سواء بين أقطاب الحياة السياسية -الأحزاب والمؤسسة الملكية- أو الفاعلين السياسيين -أحزاب الحركة الوطنية- وغيرهم من الأحزاب التي نشأت بعد الاستقلال.

هذا الصراع الذي انعكس على المستوى السياسي الذي عرف عدة أعطاب، والاختلالات جسدتها الحمولة اللغوية كوسيلة أساسية للتواصل، مما خلف نوعاً من التنافر بين المتلقي والمتحدث، وبالتالي نوع من الفتور في العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمواطن، الذي يترجمه العزوف عن المشاركة السياسية الانتخابية مؤشر تقاس به درجة الاهتمام والانخراط السياسي للمواطن، مما يطرح علينا الإشكال الأساسي الذي يتحدد في إلى أي حد يمكن أن تؤثر البنية التواصلية في تعزيز الثقة في العمل والمؤسسات السياسية بالمغرب؟

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول سؤال رئيسي وهو إلى أي حد يمكن أن تؤثر البنية التواصلية في تعزيز الثقة في العمل والمؤسسات السياسية بالمغرب؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال محورين أساسيين، المحور الأول ضعف التواصل السياسي كمعيق للتنمية السياسية، المحور الثاني تدني الخطاب السياسي وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة التواصل السياسي في كونها تربط بين الفعل التواصلي والسياسة التي يسعى من خلاله الفاعل السياسي شرعنة حكمه أو سلطته ليكون مقبولاً، ويعمل على استثمار موارده الرمزية والمادية في سياق البحث عن استراتيجيات الوصول إلى السلطة، كما تتجلى أهمية الدراسة كذلك في البحث عن مؤشرات إعاقة التنمية السياسية التي تعتبر محدداً أساسياً لدرجة دمقرطة الحياة السياسية التي تتجسد من خلال فعالية الأداء التواصلي للفاعلين السياسيين.

أهداف الدراسة:

1. توضيح إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتواصل السياسي.
2. التعرف على أسباب العزوف عن المشاركة السياسية والثقة في المؤسسات.
3. السعي نحو إقامة استراتيجية تواصلية لتحسين العلاقة بين المواطن والفاعل السياسي.
4. الربط بين تبني الخطاب السياسي وطبيعة البنيات الثقافية والسلوكية لدى الفاعل السياسي.

هيكل البحث:

بناءً على الإشكالية المقدمة سالفاً وعلى اهمية البحث وأهدافه سيتم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: ضعف التواصل السياسي كمعيق للتنمية السياسية.
- المحور الثاني: تدني الخطاب السياسي وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية.

المحور الأول

ضعف التواصل السياسي كمعيق للتنمية السياسية

إن الحديث عن ظاهرة التواصل السياسي هو بالأحرى حديث عن ظاهرة إنسانية واجتماعية بالدرجة الأولى، فالتواصل قبل تحديد معالمه وعناصره وأدواته وتوصيفه بأنه سياسي أو ديني أو اقتصادي هو علاقة كامنة في الإنسان والمجتمع، وداخل مختلف الأنساق والبنيات، فعلى اعتبار الإنسان من الناحية الفلسفية كائن اجتماعي فهو بالضرورة إذن كائن تواصلي، وبوصف التواصل كفعل أداتي أي أنه يؤدي وظائف وأدوار داخل النسق الاجتماعي بل داخل كل مكونات هذا النسق سواء القانونية، الاجتماعية، المؤسساتية، السياسية...

ولكن حينما نحدد توصيفاً للتواصل فنحن نحدد بذلك مجال اشتغال هذا الفعل السياسي ونحدد نشاطه، وبالتالي فالتواصل السياسي هو أحد أهم الأدوات التي يملكها الفاعل السياسي من أجل إيصال أفكاره أو إقناع أتباعه أو تبليغهم

رسالته وتوضيح رؤيته، وبرامجه وخططه وأهدافه واستراتيجياته، غير أنه مع ذلك يبقى تحديد بعده المفاهيمي أمراً أساسياً لرسم معالم التواصل الذي يعتبر ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري ذاته وملاحقته في تطوره التاريخي، وهي تعني ببساطة تفاعلاً بين طرفين من خلال قناة معينة حول قضية بذاتها.

وفي الاتصال السياسي كما هو في سواه من أشكال التواصل فإن أطراف العملية هم مرسل ومستقبل ووسيلة ورسالة، وذلك بعد ما يتجاوز التحليل تلك النظرة الضيقة التي كانت تعتبر الوظيفة الاتصالية وقفاً على هياكل بالغة التخصص مثل وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة، أو هي اعتراف على النقيض من ذلك بأن لكل مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية بعدها الاتصالي الذي يخدم نشاطها الأصيل ويدعمه، وهذا في تقدير العلاقة بين الاتصال وبين النظام السياسي يمكن الحديث عن ثلاث مستويات، الفرد، الجماعة، والنظام السياسي الأشمل(ربيع ومقلد، ص465).

وفي هذا السياق فالتواصل السياسي كظاهرة بشرية قديمة وكضرورة ملحة في الحياة الاجتماعية فهي كعلم جزء لا يتجزأ من علم السياسة، التي احتلت مكانة مهمة داخل هذا الحقل العلمي، وتناولها بالتحليل والدراسة عديد من الفلاسفة والمفكرين، ومن أهم الطروحات الحديثة في هذا الإطار تلك التي أتى بها "هابرماس" في سياق بلورته لنظريته "الفعل التواصلي"، خاصةً فيما يخص التأويل المتداخل بين الذوات والتي من خلالها حاول هابرماس اقتراح عناصر نقدية للمجتمع، ومن خلالها عبر عن نقده للعقل الغربي في نظرته للحداثة والعقلانية، وبإدخال نظرية التواصل التي يهدف من ورائها وضع القواعد لنظرية فلسفية واجتماعية وسياسية تمكن من التفكير في الظواهر السيئة للمجتمع الغربي(هابرماس، 2012، ص143).

وعليه كانت محاولته النقدية من أجل تجاوز أعطاب العقلانية والحداثة كما هي منظور إليها في إطار نقده للنظريات السابقة، والتأسيس لنظرية العقل الأداتي التواصلي الذي يعتبر هو المنظم للنشاط التواصلي من أجل وضع شروط المجتمع الممكن أو المنظور إليه وفق هذه الزاوية، أي أن نقده للعقل الغربي هو نقد لنمط فلسفي يحصر التواصل في الذات، بينما حاول هابرماس التأسيس النظري لفعل تواصلي يتجاوز الذات إلى الحوار والتواصل مع الذوات الأخرى سواء الكامنة أو الظاهرة أو المحيطة بالذات المتواصلة التي كانت مقيدة في فلسفة نيتشه ودريدا.

فالحديث هنا في إطار الفعل التواصلي يحيل على أن أغلب الظواهر التي تسكن العالم السياسي تشكل في صورة علامات -لفظية أو غير لفظية- ليتم تبادلها بين الفاعلين السياسيين، كما أن التواصل السياسي يرتبط بفعل سياسي مركزي وهو الشرعنة، أي تلك الاستراتيجيات القصدية التي يسلكها الفاعلون السياسيون بهدف تبرير وجودهم ودورهم في الحقل السياسي ولجعل دورهم ووجودهم مقبولاً، وبما أن الشرعية لم تكن أبداً معطى نهائي أو بديهي أو عابر للتاريخ فإن كل الفاعلين يجدون أنفسهم مضطرين إلى القيام بمجهود يكاد يكون يومي بهدف صناعة القبول، ويستهدف هذا المجهود التواصلي إحداث ثلاث آثار متتابعة: نقل المعلومة، تغيير الرأي، تغيير سلوك المخاطب(المومنى،2002، ص8).

ومن هنا نشير إلى أن التواصل السياسي هو سلاح ذو حدين، إما يدعم شرعية الفاعل السياسي ويخلق له الرضى والقبول عند الناس وإما يفقده شرعيته ويخلق له عدم الرضى والقبول، على أساس أن الشرعية تعد متلازمة أساسية لتواجده في الحقل السياسي والاستمرارية فيه، أو يساهم الفعل التواصلي من جهة أخرى في تبرير ودعم شرعية النظام السياسي القائم وجعل الأفراد يؤمنون به، ويرضون ويقبلون به بمحض إرادتهم وفق نسق القيم والتمثلات التي رسختها أيديولوجية النظام السياسي وثقافته، كنظام رمزي قائم لا يمكن الخروج عنه أو معارضته.

وبالتالي فالذكاء السياسي للفاعل السياسي يمكنه من كيفية قراءة الفعل التواصلي وممارسته من خلال صياغة رؤى واستراتيجيات تواصلية وفهم عميق لمسارات الإقناع عند المتلقي، مع إبقاء حالة التوازن بين الخطاب والمعنى وعلاقات القوة الكامنة لأجل استخدام الإمكانات المتاحة والموارد الرمزية والمادية، التي هي محط صراع وتنافس دائمين بين الفاعلين السياسيين، لأن بنية السلطة ونظامها وثقافتها تحدد المناخ الطقوسي للفعل التواصلي، فكل نظام سياسي له قواعده وبنياته ومحدداته الاستراتيجية في التواصل السياسي انسجاما مع خصوصيته الثقافية، لذلك فإن التبادلات التي يقيمها الفاعلين السياسيين واستحضار الطابع الصراعي والتنافسي الذي يميز رجل السياسة الذي يعتبر فعله عقلانياً بالقدر الذي يوجهه نحو النجاح والفعالية(المومنى،2002، ص8).

وعلى العكس من ذلك كلما كان فعله التواصلي غير عقلاني بالقدر الذي يوجهه نحو الفشل وعدم الفعالية ومن ثمة فقدان الشرعية، وهذا ما يعكسه الحقل السياسي المغربي الذي يشهد محدودية الفعل التواصلي على المستوى السياسي بين الفاعلين السياسيين، أو بين الفاعلين السياسيين والأفراد، لذلك كان توجه هؤلاء حسب ما رأيناه في الفقرات السابقة من هذا البحث إلى وسائل التواصل الاجتماعي، فالحزب السياسي لا يتواصل إلا في مرحلة الانتخابات، وإن هذا الفعل التواصلي في حد ذاته يغيب عنه البعد العقلاني مقابل حضور البعد البرغماتي النفعي لمرحلة محددة في الزمن السياسي، وإن كان هذا الأمر ليس محط اهتمام دراستنا، غير أنه يحدد طبيعة العلاقة بين الفاعل السياسي والمواطن من جهة وانعكاسات وآثار هذه العلاقة على علاقة المواطن بالمؤسسات السياسية، والتي يعكسها بجلاء عدم الرضى عن التواصل السياسي للفاعلين السياسيين داخل المؤسسات المنتخبة، وهذا ما يوضحه المبيان الآتي والذي يوضح العلاقة بين درجة التواصل السياسي للبرلمان ودرجة الثقة في نفس المؤسسة.

الرسم البياني: الرضا عن تواصل النواب داخل دائرتك والثقة في البرلمان

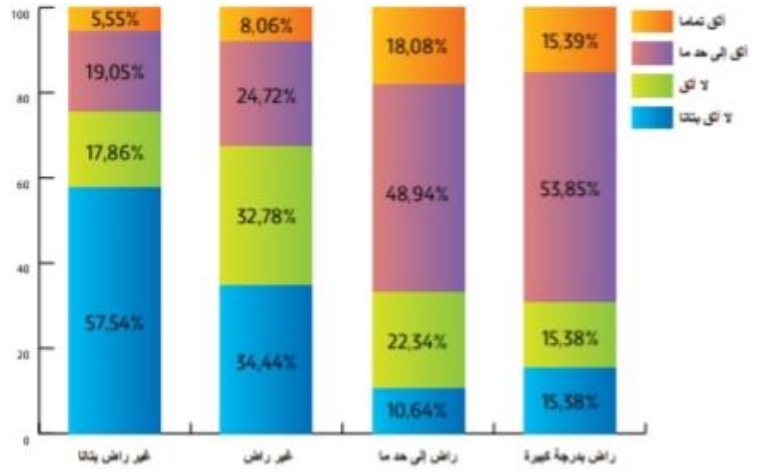

المصدر المعهد المغربي للتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، المبيان وارد في ص113

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن مستوى الرضا عن تواصل أعضاء المؤسسة البرلمانية ضعيف، إذ أن 57,54% من لا يرضون بتاتاً عن تواصل النواب لا يثقون بتاتاً في المؤسسة البرلمانية، في مقابل ذلك نجد أن الراضين عن التواصل السياسي للنواب بلغت فقط 15,38%، وهي نفس النسبة لمن يثقون في المؤسسة البرلمانية.

وعليه نلاحظ أنه كلما كان التواصل السياسي لأعضاء البرلمان جيداً كلما كانت الثقة في المؤسسة البرلمانية أكبر، وكلما كان التواصل السياسي لأعضاء البرلمان ضعيفاً كلما كان نسبة الثقة في المؤسسة البرلمانية أضعف، ومن خلال ما

سبق نلاحظ أن نجاح العملية التواصلية يقوم على مجموعة من المعايير التي يجب توفرها في القائم بالعملية التواصلية أو الفعل التواصلي، أو تلك التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بالعملية التواصلية:

1. الشخصية الكاريزماتية للمتواصل.
2. البناء اللغوي للفعل التواصلي.
3. مضمون الرسالة التواصلية وعناصر التأثير التواصلي.
4. مراعاة المستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للمتلقي.
5. طريقة وأسلوب الأداء التواصلي.
6. التعابير الجسدية والنفسية أثناء التواصل.

إذاً كلها محددات ومعايير تحدد طبيعة الفعل التواصلي, فاللغة مثلاً عند هابرماس هي الوسيط الذي يحقق التفاهم، حيث يؤكد على أننا إذا أردنا أن نفهم الفعل التواصلي علينا أن نفترض اللغة بوصفها الوسيط الذي يمكن أن يتحقق من التفاهم، إذ يؤكد هابرماس أن بفلسفة اللغة يُعد الأساس الذي بنى عليه نظريته هو الفعل التواصلي بقوله: "أنا مدين لكل من النزاعات التداولية والتحليلية للنظرية اللغوية فإن غاية الفهم المتبادل مغروسة في الاتصال اللغوي"(هابرماس، ص151).

الشيء الذي يؤكد على أن اللغة كأداة تشكل عند هابرماس نقطة مفصلية في الفعل التواصلي، وبهذا المعنى فإن الفعل التواصلي في المغرب خاصةً على المستوى السياسي يتميز بمحدوديته وضعفه، لأن غياب الفعل التواصلي الجيد يعد مؤشراً دالاً على خلق مناخ عدم الثقة في المؤسسات أو الفاعلين السياسيين، وبالتالي من نتائجه المباشرة العزوف عن السياسة وعن الاهتمام بها.

المحور الثاني

تدني الخطاب السياسي وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية

إن ضعف ومحدودية التواصل السياسي تجسدت في طبيعة الخطاب السياسي بالمغرب وتدني مستواه، وأصبحت صوره مكثفة في تعابير متعددة -الشعبوية، العدمية السياسية، الانتهازية، العنف اللفظي وغيرها من التعابير التي أصبح يتسم بها خطاب الفاعل السياسي- لذلك نؤكد على أن هناك ارتباط وثيق بين التواصل السياسي والخطاب السياسي، هذا الأخير الذي يعد شكلاً من أشكال التواصل الموجه للإقناع.

فالخطاب السياسي هو عبارة عن نسق أو بنية أو نظام من المفاهيم والكلمات حامل لقيم ودلالات سياسية مرتبطة بفاعلين وبمؤسسات ذات أيديولوجية معينة، وهو قبل كل شيء عملية تواصلية هدفها التأثير، أي توجيه وخلق رأي عام حول قضية أو قضايا معينة وفق إستراتيجية الفاعل السياسي، خطوطها العريضة بحس سياسي، بل إن السياسي يستثمر الخطاب السياسي ليشرعن برامجه السياسية وقراراته، وشرعيته تتكامل أو تتقاطع وطبيعة النظام السياسي القائم، بمؤسساته الدستورية والسياسية والثقافية وبنخبه.

والحديث عن الشرعية السياسية هو الحديث عن الصراع السياسي الذي يشكل الخطاب السياسي أهم واجهاته، لأن الفضاء أو المجال السياسي هو مجال صراعي تنافسي والخطاب السياسي يعكس هذا الطابع التفاعلي بين الفاعلين السياسيين إما بشكل إيجابي أو سلبي، إذ كل منهم يسعى للتموقع داخل النسقين الاجتماعي والسياسي، وكذلك التموقع داخل مواطن السلطة واستثمار الموارد المتاحة سواء الرمزية منها أو المادية(الزياتى، 2017، ص13).

وذلك لأن مجال السلطة في المغرب كان ولا يزال مجال صراع وتنافس منذ الاستقلال، سواء بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية أو بعد ذلك بين الأحزاب السياسية، غير أن منعطفات هذا الجدال السياسي والصراع التنافسي طبعت الخطاب السياسي في مراحل متقدمة من الحياة السياسية المغربية بسمات أطلق عليها أعطاب الخطاب السياسي في تشكل اختلالات بلاغية، أبرزها معمار هذه اللغة بما تحتويه من لغة أمرية نازلة ومغلقة، لا يعتمد على التفاعل بين المتحدث والمتلقي، بمعنى تستحضر الأنا وتغْييب الآخر الذي هو المتلقي وفي غياب التغذية الرجعية وما تحتويه من نسيان هش وهجين لا يحترم النسق العام، بمعنى أن الخطاب السياسي هو خطاب حجاجي، غير أنه غالباً ما تستوطن مختلف متونه إحداثيات الحجاج المغالط الذي يستهدف خداع المتلقي بدرجة أولى(الزياتى، 2017، ص13)، فالمواطن عقب هذا النوع من الخطاب السياسي يفقد الثقة في العمل السياسي حسب الرسم البياني الآتي:

الرسم البياني: الثقة بالمؤسسة الحكومية

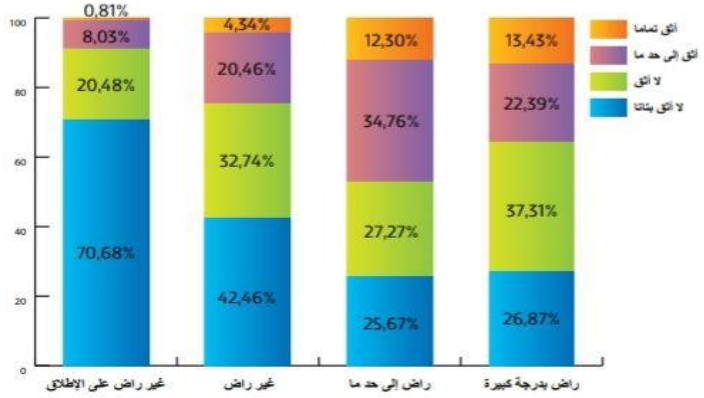

المعهد المغربي للتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020، المبيان وارد في ص76

نلاحظ من خلال المبيان أعلاه أن نسبة الثقة في المؤسسة الحكومية متدنية جداً، إذ أن 70,68% من العينة المستجوبة حسب المعهد المعني بهذه الدراسة، في حين أن 0,8% هي التي عبرت عن رضاها على هذه المؤسسة، هذا فيما يخص الفئة (غير الراضية على الإطلاق)، وفي المقابل الفئة التي عبرت عن رضاها بدرجة كبيرة عن اتجاه البلد نجد 26,87% عبرت عن عدم ثقتها في المؤسسة الحكومية مقابل 13,43% فقط داخل هذه العينة عبرت عن أنها تثق في أداء المؤسسة الحكومية.

وهذا يشير إلى أن هذه الأرقام تحمل دلالة قوية جداً عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة الحكومية والمواطن، والتي تتميز بعدم الثقة والناتجة عن عدم رضا الأفراد عن الأداء المؤسساتي لهذه الجهة، التي من المفترض أنها تمثلهم وتعمل على تلبية طلباتهم الاجتماعية -صحة، تعليم، سكن، شغل وكذا الاقتصادية والأمنية- وهو ما يثبت أن هناك قصوراً من حيث التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، فالسياسات العمومية الناتجة عن هذه المؤسسة لا تعمل على إشباع حاجات الأفراد، وفي المقابل يكون هناك عدم الرضى والسخط الذي ينتج عنه عدم الثقة مع توالي نفس النتائج مع توالي الحكومات.

فإذا عدنا إلى طبيعة الخطاب السياسي الحزبي سنجد أنه سيسند إلى مرجعيته الفكرية والإيديولوجية للإقناع حول الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي الذي يتواجد فيه، وهكذا يصبح الخطاب الحزبي من هذا المنظور في حالة انفصام بينه وبين المتلقي، وإن كانت اللغة هي الأداة الأساسية للتواصل حسب هابرماس، إذ لا تختزل هنا في مجرد قواعد شكلية أو بلاغية بل هي نسق من الدلالات الكامنة في الخطاب.

ولفهم الخطاب وتحديد ومكوناته لا بد من فهم اللغة الواردة فيه ودلالاتها وإيحاءاتها ومنظومتها الفلسفية والفكرية، وهو ما يدفعنا لنشعر بأن هناك خيطاً نابضاً بين السياسة كنص وكخطاب وبين اللغة كقوة وكسلطة للتأثير، إما تستميل إلى حد الإقناع والإدماج وبالتالي خلق الشرعية وإما تضع مسافات عدم الرضى وخلق التنافر والتباعد، لأن السياسة تسند كفن على قوة ومنطق التأثير وصناعة الرأي العام الإيجابي حول القضايا التي تشغله، وعليه يلاحظ أن لغة الخطاب السياسي في المغرب تنزع إلى اعتماد عناصر التمويه والخداع، فهي لغة ماكرة وموسومة بجوانب باتولوجية، يمكن تبيانها فيما يلي:

1. تتميز لغة الخطاب السياسي في المغرب بسلطوية المنزع، بأنها مبنية على نوع من الأمر القسرية، وتبنى على تراتبية صلبة حيث تحضر الذات المتعالية (السلطة) والذات الأدنى (الجماهير) في غياب قسري للذوات بالمفهوم الهابرماسي.

2. إذن لغة الخطاب السياسي تتسم بنوع من الجمود والتكلس، على الرغم من محاولات تجديدها وتحديثها بما يتوافق مع متغيرات السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث ينسحب مداها على مستوى الدوائر الضيقة دون أن تمتد وتنساب في الفضاء العمومي بوجهها الإقناعي والعقلاني.
3. لغة تتسم بنوع من الغموض والإبهام، فهي لغة غير مفهومة من حيث أنها تتقاذفها أيديولوجيات هجينة.
4. الإفاضة في اعتماد أسلوب "الإراغة" من لدن مختلف الفاعلين السياسيين، حيث يظهر المتكلم "السياسي" حقائق معينة لاستمالة المتلقي وجذب اهتمامه في حين يخفي مقاصده ونواياه.
5. اعتماد التكرار في الخطاب السياسي الذي يعتبر ظاهرة لغوية دلالية في الملفوظ، فهو لازمة بيانية تتكرر قصداً لا اعتباطاً ويراد بها غالباً التأكيد أو النفي، وتوظف لإبراز ولفت انتباه المتلقي إلى أمر ما.
6. اعتماد الفصحى والعامية يحدث نوعاً من الارتباك في متن الخطاب وملفوظه؛ مما يحدث نوعاً من الالتباس لدى المتلقي، ويسقط الخطاب السياسي في نوع من الابتذال السياسي(الزياتى، 2017، ص13)، والتي باتت عاجزة عن خلق مناخ الثقة والتواصل الفعال والإيجابي مع القاعدة الاجتماعية.

وتتضح النزعة الشعبوية في الخطاب السياسي من خلال لغة الألفاظ السياسية المستعملة، والتي تتميز بالبساطة لإثارة قضايا غاية في التعقيد والتركيب لاستمالة الجانب الوجداني والعاطفي للأفراد، فهذا الخطاب موجه لعامة الناس، بل إن هذه النزعة بدأت تتسع لتقتحم المؤسسات السياسية كالبرلمان والحكومة، ومن خلال التصاريح الإعلامية على لسان وزراء أو زعماء أحزاب سياسية وازنة أو خلال الحملات الانتخابية.

فقد برزت الشعبوية بصورة كبيرة خاصة مع صعود نجم زعماء أحزاب مختلفة، وذلك بوجود "عبد الإله بنكيران" باعتباره زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة، وعبد الحميد شباط عن "حزب الاستقلال" وإدريس لشكر عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وإلياس العمري عن حزب الأصالة والمعاصرة، حيث لبس الخطاب السياسي لباس "الشعبوية"، وبنوع من المغالاة لدرجة أنه تم توظيف مختلف الشعارات على المستوى الخطابي سواء باستعارة القاموس الحيواني أو اعتماد عنصر السخرية، واعتماد لهجة الدارجة التي ساهمت إلى حد كبير في إسقاط الخطاب السياسي في قاع الابتذال، لتتحول الحلبة السياسية إلى فضاء للهراء والشتم والسب(الزياتى، 2017، ص194)، ويتضح ذلك من خلال السجالات الكلامية بين الزعماء السياسيين أو بينهم وبين رئيس الحكومة، الذي كثيراً ما استدعى الاستعارة من القاموس الحيواني لتشبيه المفسدين في الحقل السياسي والاقتصادي وحتى الإداري (ما أسماهم بالتماسيح والعفاريت).

ومن هنا تحول مسار الخطاب السياسي من حيث الهدف والمقصد منه الذي غايته النقاش حول مواضيع وقضايا تهم الصالح العام ومشاركة الرأي العام في الحوار حولها واستبيان استراتيجية معالجتها والوسائل المرهونة لذلك بالإضافة إلى محاولة الإقناع والتأثير وتوجيه الرأي العام نحو قضايا المراد التوافق عليها أو الدفاع عن شرعية الفاعل السياسي تجاه الأفراد والمجتمع إلى وسيلة للسجال السياسي السلبي والصراع الذي خرج عن مساحة الصراع الفكري والثقافي والسجال الإيجابي الثقافي والسياسي الراقي، الذي يخرج منه المتلقي بعناصر الفهم والإجابة والتوضيح حول مفاهيم ووقائع وقضايا يختلف حولها الفاعلون السياسيون من حيث الحلول أو المعالجة.

وعلى هذا الأساس يتحول الاختلاف حول وجهات النظر إلى سياق خطاب "شعبوي"، يحاول كل حزب سياسي الاستناد إليه لخلق قاعدة شعبية واجتماعية واستمالتها، هنا يطرح السؤال هل الغرض من السجال هو القضايا العامة أم الخاصة والشخصية؟

الشيء الذي يجعل المتلقي يسخر من نوعية هذا الخطاب نظراً لعدم فهم محتواه الحقيقي عبر التراشق بالاتهامات والسباب والشتائم، وإن كان المُسْتَقْبِلُ يجد متعته في هذا النوع من الخطاب، نظراً للفرجة السياسية التي يحدثها، وكما يبرر جحوده السياسي لذلك نجد أن نسبة مشاهدة الجلسات البرلمانية تضاعفت مع صعود السيد "عبد الإله بنكيران" إلى رئاسة الحكومة لما يحدثه من فكاهة وفرجة داخل هذه المؤسسة.

فالسجال تحول من سجال من أجل الصالح العام إلى سجال بين الفاعلين السياسيين، الشيء الذي ساعد على تشكل وعي جماهيري يتناسب مع بنية هذا الخطاب خاصة مع استخدام "الدارجة" وكذا "المرجعية الدينية"، وإن كانت طبيعة الخطاب "الشعبوي" لا تنسجم مع "المرجعية الدينية" المستعملة بالموازاة، إلا أن الفاعل السياسي يجد مبرره في كثير من الأعذار -المظلومية، نظرية المؤامرة- بالإضافة إلى تميز الخطاب السياسي المغربي كذلك بالعنف اللفظي، ويستخدم هذا النوع من الخطاب بقصد تحقيق هدف يسعى إليه الفاعل السياسي كحيازة السلطة، أو إلحاق ضربة بالخصم، أو إجباره على الاعتراف بمصالحه، هذا العنف اللفظي في الخطاب السياسي هو جزء من العنف السياسي الذي هو وثيق الصلة بمستوى ثقافة المجتمعات ونظرة الجماعات الاجتماعية المختلفة إلى علاقاتها ببعضها البعض(بلقزيز، ص169).

الشيء الذي يفسد السياسة فيما يتحول العنف إلى طاقة تشتغل بها وعقيدة تسترشد بها مستخدمة العنف الرمزي واللفظي يراد به التشهير والشيطنة، ناهيك عن التحريض -فهو خائن عميل، أو عميل متعاون في لغة يسارية، وهو آثم وكافر وخارج عن الجماعة والدين في لغة إسلامية- وليس مقصد العنف المعنوي اللفظي هذا الحط من "العدو" والنيل من معنوياته على طريقة من يتنافسون على حلبة الملاكمة، وإنما هو مصروف إلى شرعنة إيقاع العنف وتحريض الجمهور عليه(بلقزيز، ص182).

ومن أجل إضعاف مشروعية وشرعية الخصم عند الجمهور غير أن هذا النوع من الخطاب يتسم بامتداد الأفق، فاللجوء إلى العنف اللفظي هو من أجل صياغة نبرات مقنعة لقضايا معقدة أو لفشل الحوار والاتفاق أو التوافق في شأنها، لذلك يتم اختيار هذا النوع من الخطاب للتأثير أو الإقناع بواسطة الانفعالات والسباب اللفظي للخصم السياسي، الشيء الذي يوضح تدني المستوى الثقافي والفكري، وكذا غياب الهوية والمرجعية الأيديولوجية المؤطرة لأي خطاب سياسي أو عمل سياسي للفاعلين.

وقد تفاقم الأمر مع موجة ما سُمي "بالربيع العربي" والثورات التي لحقتها والانفتاح على وسائل التواصل الاجتماعي التي تبيح مختلف الخطابات السياسية لدغدغة عاطفة الجمهور واستمالته في فضاء منفتح، يجعل من الانفعال قوة تجتاح العقل الواعي وتتحكم في مستوياته اللفظية والمعنوية والفكرية، وهو معطى لا ينحصر في المجال السياسي المغربي فحسب بل اخترق المجال السياسي العربي بصفة عامة.

وفي المغرب تجسد هذا النوع من الخطاب في خطاب السيد "عبد الإله بنكيران" داخل البرلمان أو الحكومة أو على المحطات الإعلامية من خلال ما احتواه خطابه من ألفاظ لغوية تتسم بالعنف والخوف، "مستعد للموت في سبيل الله هناك من يهددنا، لا نريد أن نفضحه، أخاف على نفسي بجدية في الانتخابات المحلية الأخيرة، إنهم خصومه والسبب المعنوي لقتل أحد رموز المعارضة في الاتحاد الاشتراكي "أحمد الزايدي"، ولما أصبح يتعرض لتهديدات جدية خصص له الملك أربعة حراس لحمايته.

أما خطابات شباط فتؤسس شرعيتها على كسر شعبية وقوة خطابات رئيس الحكومة "عبد الإله بنكيران" والتعرض له شخصياً في أموره الخاصة، في ذاته وشكله وأسرته الخاصة وأبنائه، ما يتعلق به "بنكيران أحمق"، "بنكيران مسخوط

عائلته" "شباط يطال عائلته بالكشف عن علاقته بداعش وجبهة النصرة والمؤسسات والمخابرات الإسرائيلية"، "حزب النذالة والتعمية"، ثم إن شباط كان أول من نقل مصطلح التشرميل من حقل الجريمة إلى حقل السياسة واستخدمه بذلك "التشرميل الحكومي"(الزياتي، ص134).

بالإضافة إلى توظيف السخرية في الخطاب السياسي وخطاب الفرجة والفكاهة خاصةً مع السيد "عبد الإله بنكيران"، وهذا ما جعل المواطنين أكثر متابعة له؛ لأنه كان أكثر استمالة بخطابه للفئات الشعبية المتعطشة لفضاء سياسي "شعبوي" لم تعرفه الحياة السياسية المغربية من قبل، الشيء الذي جعل من السخرية تحقيقاً للفرجة السياسية عبر النكتة، غير أنها لا تحقق الإقناع السياسي؛ لأنها تستخدم للإطاحة بالخصم السياسي أو لتواري حقائق ومعطيات خلف الخطاب الساخر والفلكلوري، وتجعل الجمهور يشتغل بالضحك بظاهر الخطاب دون النظر إلى مضمونه والمقصود منه، ودلالاته المخفية وراء لغته وألفاظه المختارة بدهاء سياسي ماهر.

لأن السخرية لا تهادن النقائص ولا تساكن العيوب، فهي تلجأ إلى الضحك من الشيء والاستهزاء منه والتهكم عليه والاستخفاف به والعبث الهادف به، عبر تجسيم عيبه والمبالغة في إبرازه بوسائل حجاجية وأسلوبية عدة تسير عنصر الضحك الهازل الجاد، لهذا اعتبرها العديد من الدارسين والمتخصصين أسلوباً من أساليب النقد، لا لشيء إلا لأنها تعبر عن رأي معين للساخر أو نظرة خاصة له أو إحساس خاص تجاه حاله، أو ظاهرة أو منظر لا يتفق والظواهر الطبيعية المألوفة في نظره(الزياتي، ص131).

خلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن محدودية التواصل السياسي أو تندي الخطاب مرتبطة تمام الارتباط بطبيعة وبينة النظام السياسي والتفاعلات التي تقيمها مع مختلف أنساقه الثقافية والسياسية والاجتماعية...إلخ، ولتظل متلازمة الشرعية السياسية والنظام السياسي أساسية لتواجده ونظام استقراره واستمراره وإن كان الحقل السياسي المغربي يتقاسمه فاعلون سياسيون يحكمهم التنافس السياسي والسجال السياسي السلبي الذي يخلق مساحات للصراع الفكري والثقافي من أجل خلق قاعدة شعبية واجتماعية واستمالتها، مما يجعل السياسة هنا فضاء للعنف الرمزي من خلال الحمولات الثقافية واللغوية للخطاب السياسي الذي يعكس تمثلات الفاعل السياسي للعمل السياسي.

لنخرج في نهاية المطاف بعدة نتائج أساسية من خلال دراسة التواصل والخطاب السياسي:

1- إن ضعف التواصل السياسي في التجربة المغربية يعود إلى طبيعة وبنية النسق العام للسلطة.
2- تأثير البنيات الثقافية والاجتماعية على فعالية الأداء التواصلي للفاعل السياسي.
3- تدني الخطاب السياسي يعد مؤشراً على إعاقة التنمية السياسية، وكذا فقدان الثقة في المؤسسات السياسية المنتخبة.
4- إن فضاء التواصل السياسي أصبح فضاء للعنف الرمزي لما يمثله الخطاب السياسي من حمولات تجسد تمثلات الفاعل السياسي للعمل السياسي.

لائحة المراجع:

- بلقزيز، عبد الإله، (2019)، نقد السياسة، في أمراض العمل السياسي، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع.
- ربيع، مقلد، (1993-1994)، موسوعة علم السياسة الجزء الأول دار الوطن.

- الزياني، (2017)، الخطاب السياسي في المغرب بين منزلقات البلاغة وزلات اللسان، منشورات مجلة الحقوق، الإصدار 46، مطبعة النجاح الجديدة.
- المعهد المغربي للتحليل السياسات، مؤشر الثقة في المؤسسات 2020.
- المومني، (2002)، فضاء التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، مراكش.
- هابرماس، (2012)، الأخلاق والتواصل، ترجمة أبو النور حمدي، أبو النور حسن، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان.
- BADIE. B, (1980), Le développement politique, Editions Economica, Paris.
- DUCLOS. D, (1993), Comment les sociétés apprivoisent la puissance, Ed la découverte, paris.
- TOZY. M, (1986), Le roi commandeur des croyants, ouvrage collectif, le Maroc de HASSAN II, coll. Edification d'un état moderne, Ed. Albin Michel.
- WOLTON. D, (1989), La communication politique, construction d'un modèle, Hermés, la revue, n°4.
- ZAKI. A, (2004), Aspects de la communication politique au Maroc, Ed Okad, Rabat.